

كوٲمارى عىراق
داد كاي بالآى نىتىتياى



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٧٢/اتحادية/٢٠١٩

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٧/١/٢٠٢٠ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية القضاة السادة جعفر ناصر حسين واكرم طه محمد واكرم احمد بابان ومحمد صائب النقشبندى وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين عباس ابو التمن ومحمد رجب الكبيسي المأذونين بالقضاء بأسم الشعب واصدرت قرارها الآتى:

المدعى: عامر داؤد ابراهيم الفيلي/محام

المدعى عليه: رئيس مجلس النواب/ إضافة لوظيفته - وكيله المستشار القانوني هيثم ماجد سالم.

الادعاء:

ادعى المدعى في عريضة الدعوى بأن مجلس النواب قام بالتصويت على المادة (١٣/ البند ثالثاً) من قانون انتخابات مجلس النواب العراقي لعام ٢٠١٩ ونصه (تكون المقاعد المخصصة من الكوتا للمسيحيين والصابئة المندائيين ضمن دائرة انتخابية واحدة) حيث ميز بين مكونات الاقلية خلافاً للدستور العراقي النافذ، بأن منح المكون الصابئي حصة (كوتا) مقعد واحد لمحافظة بغداد ضمن دائرة انتخابية واحدة، والمكون المسيحي حصة (كوتا) خمسة مقاعد لمحافظات (بغداد ونيوى وكركوك ودهوك واربيل) ايضاً ضمن دائرة انتخابية واحدة. وجعل القانون اقتصار حق التصويت للمكون الفيلي على محافظة واسط فقط وليس ضمن دائرة انتخابية واحدة على مستوى العراق أسوة بالمكون الصابئي والمسيحي، وهو بذلك يضر بالمرشح كما يضر المكون الفيلي في محافظات العراق الاخرى من ممارسة حقهم كمكون فيلي في التمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح. وحيث أن ابناء المكون الفيلي منتشرون في عموم العراق وبالتالي فإن هذا القانون سيحرم اغلب ابناءه من المساهمة في اختيار ممثلهم الذي يرونه مناسباً لاشغال هذا المقعد البرلماني، وان هذا القانون يتعارض مع احكام المواد (١٤) و (١٣) و (٢٠) من الدستور ويخل بمبدأ المساواة بين المكون الفيلي

م.ق. ساره علاء

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad

Tel -009647706770419

E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com

POX.BO 55566

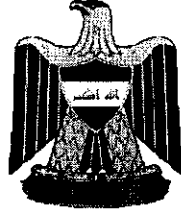
المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد

هاتف - ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩

البريد الالكتروني

ص ب ٥٥٥٦٦

كو^٧ ماري عيراق
داد كاي بالآي نيئتياحي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
العدد: ١٧٢/اتحادية/٢٠١٩

واخوانهم ابناء المكون الصابني والمسيحي، واستناداً للمادة (٩٣/ اولاً) من الدستور والمادة (٤/ ثانياً) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ وأسوة بقرار المحكمة الاتحادية العليا (٧/ اتحادية/ ٢٠١٠) الذي اعتبر المقعد المخصص من الكوتا للمكون الصابني المندائي ضمن دائرة انتخابية واحدة. لما تقدم طلب المدعي من المحكمة الاتحادية العليا الحكم ببطلان وعدم دستورية البند (ثالثاً) من المادة (١٣) من قانون انتخابات مجلس النواب العراقي لسنة ٢٠١٩ الصادر من مجلس النواب وطلب اشعار السلطة التشريعية بتشريع نص جديد يكون موافقاً لاحكام المادتين (١٤) و (٢٠) من الدستور بأعتبار المقعد المخصص من الكوتا للمكون الفيلبي ضمن دائرة انتخابية واحدة. وبعد تبليغ المدعي عليه بعريضة الدعوى اجاب وكيله باللائحة الجوابية المؤرخة ٢٠٢٠/١/٥ طالباً رد الدعوى لأن تشريع القانون محل الطعن جاء خياراً تشريعياً لمجلس النواب وفقاً لاختصاصاته بموجب المادة (٦١/ اولاً) من الدستور ولا يجعل المادة محل الطعن غير دستورية وهو خيار تشريعي يرجع الى المشرع وهذا ما قضى به قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم (٢٠/ اتحادية/ ٢٠١٤) في ٢٠١٤/٧/١٣. وبعد استكمال الاجراءات المطلوبة وفقاً لاحكام النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ عينت المحكمة يوم ٢٠٢٠/١/٢٠ موعداً للمرافعة وفيه تشكلت المحكمة فحضر المدعي بالذات وحضر وكيل المدعي عليه ويوشر بالمرافعة الحضورية العننية، كرر المدعي عريضة الدعوى وطلب الحكم بوجوبها، اجاب وكيل المدعي عليه مكرراً اللائحة الجوابية وطلب رد الدعوى للاسباب الواردة فيها، لدى التدقيق وجدان القانون موضوع الطعن بعدم الدستورية لم ينشر في الوقائع العراقية او في موقع مجلس النواب للتأكد من تأريخ نفاذه وهل نفذ قبل اقامة هذه الدعوى في ٢٠١٩/١٢/٢٤. وفي جلسة المحكمة المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/١/٢٧ أفاد المدعي بأنه ابرز قرص يشير الى أن مجلس النواب قد وافق على المادة (١٣) وهو منشور على موقع مجلس النواب، اجاب وكيل المدعي عليه أن القانون لم يشرع بالكامل ولا يعد نافذ لحد اليوم. دقت المحكمة عريضة الدعوى ووجدت انها اصبحت مستكملة لاسباب الحكم فقرر ختام المرافعة وافهم قرار الحكم علناً في الجلسة.

م.ق. ساره علاء

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad

Tel -009647706770419

E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com

POX.BO 55566

المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد

هاتف - ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩

البريد الالكتروني

ص.ب ٥٥٥٦٦

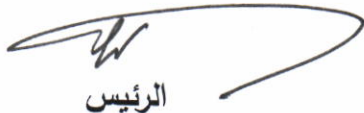
كو^٧ ماري عيراق
داد كاي بالآي ئيتتياحادي



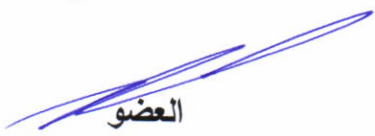
جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
العدد: ١٧٢/اتحادية/٢٠١٩

قرار الحكم:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن المدعي وبموجب عريضة دعواه قد طعن بعدم دستورية البند (ثالثاً) من المادة (١٣) من قانون انتخابات مجلس النواب لعام ٢٠١٩ مدعياً أن هذا النص قد قصر حق التصويت للمكون الفيلى على محافظة واسط دون المحافظات الاخرى بأعتبره من المكونات التي منحت (كوتا) في مقاعد مجلس النواب وقد أبرز المدعي نسخة من مشروع قانون انتخابات مجلس النواب المشار اليه طالباً ان يشمل حق التصويت للمكون الفيلى بقية محافظات العراق. وتجد المحكمة الاتحادية العليا ان المدعي قد أقام دعواه اعتماداً على مشروع قانون الانتخابات قبل نفاذه وبذا يكون النظر في الطعن المقدم عليه خارج اختصاص المحكمة الاتحادية العليا المنصوص عليه في المادة (٩٣) من الدستور والمادة (٤) من قانونها رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ الذي يقصر صلاحيتها بالرقابة على دستورية القوانين والانظمة النافذة، وبناء عليه تكون دعوى المدعي متعينة الرد من جهة الاختصاص فقرر الحكم بردها وتحميل المدعي المصاريف واتعاب محاماة وكيل المدعي عليه ومقدارها مئة الف دينار وصادر قرار الحكم بالاتفاق باتاً استناداً الى احكام المادة (٩٤) من الدستور والمادة (٥) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ وافهم علناً في ٢٧/١/٢٠٢٠.


الرئيس

مدحت المحمود


العضو

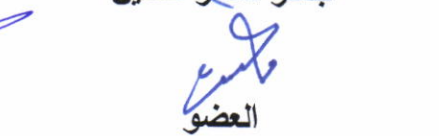
اكرم احمد بابان


العضو

ميخائيل شمشون قس كوركيس


العضو

جعفر ناصر حسين


العضو

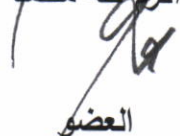
محمد صائب النقشبندي


العضو

حسين عباس ابو التمن


العضو

اكرم طه محمد


العضو

عبود صالح التميمي


العضو

محمد رجب الكبيسي